

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

"الإطار الإيديولوجي والدستوري و أثره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية"

The ideological and constitutional framework and its impact on the orientations of Iranian foreign policy.

أ. فاطمة الزهراء بوسكران

أستاذة مساعدة –أ- المركز الجامعي غيلزان

ملخص

تعتبر نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، لذا لها تأثير كبير على عملية صنع القرار الإيراني، من ناحية أخرى يعد البعد الدستوري مكونا أساسيا من مكونات بيئة صنع القرار في إيران لكن تأثيره محدود لأن الدستور يستمد شرعيته من ولاية الفقيه كما انه لا يستطيع أن يعطي القراءة الحقيقية لكل التفاعلات التي تحصل في الحياة السياسية الإيرانية.

Résumé

La théorie du Wilayat el faquih considère comme une propriété qui distingue le système politique iranien que les autres systèmes politiques dans le monde, Donc un impact significatif sur le processus de prise de décision en l'Iran du coté ,D'autre part, la dimension constitutionnelle est considérée comme une composante essentielle de l'environnement de prise de décision en Iran , mais elle tire sa légitimité du Wilayat el – faquih , comme il ne peut pas donner une vraie lecture pour toutes les interactions qui ont lieu dans la vie politique iranienne .

المقدمة

تعتبر عملية صنع القرار محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة ؛ بحيث لم يعد تحليل عملية صنع القرار قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي . و لذلك أضحى التمييز بين ما يسمى قرارًا داخليًا وما يسمى بقرار خارجي أمرا هاما ؛ كما أن دراسة عملية صنع القرار السياسي ، تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة ، ودول العالم الثالث بصفة خاصة . فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟.

يلعب المتغير الأيديولوجي دورا مهما في التأثير في عملية صنع القرار في إيران، وهذا يبدو منطقيا بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة ونظامها ، وبالتالي فإن المذهب الشيعي الإثني عشر وما طرأ عليه من تجديد بفضل الخميني الذي وصل إلى حد الدعوة إلى إكثار المفاسد من أجل التسريع بعودة الإمام الغائب - بمعنى أنّه إذا كثرت المفاسد والمعاصي فهذا يعجل من خروج الإمام الغائب لأجل إعادة الناس إلى الطريق الصحيح - بالإضافة إلى فكرة أو نظرية (ولاية الفقيه) التي مثلت مقدمة ثورية لإقامة الدولة ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران ،كل هذا يعد محددا أساسيا من محددات السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية .

على صعيد آخر ، كان للثورة الإيرانية فور نجاحها دستور يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسية الخارجية ، وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية مثلا التي ظلت من دون دستور لبضع سنوات وبالتالي من المهم التعرف على الظروف التي وضع فيها دستور الثورة ، وآلية وضعه والتصديق عليه ، فمثل هذه التفاصيل تعكس بعض أبعاد صراع القوى في إيران.

الإشكالية:

و هنا نلج إلى إشكالية مهمة ألا وهي: **إلى أي مدى يعتبر المتغير الإيديولوجي و المتغير الدستوري محددات أساسية في عملية صنع القرار السياسي الإيراني؟.**

الفرضية :

يعتبر الإطار الدستوري محدد أساسي في عملية صنع القرار الإيراني شأنها شأن أي دولة أخرى، لكن بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة الإيرانية و نظامها يؤثر المتغير الإيديولوجي بشكل أكبر على عملية صنع القرار في إيران.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة التي جاءت لتبرز جوانب و أبعاد تأثير المتغير الإيديولوجي على عملية صنع القرار في إيران.
سنقسم البحث إلى 3 محاور:
المحور الأول: مفهوم ولاية الفقيه والخطوط العامة التي تقوم عليها.
المحور الثاني: الخميني و نظرية ولاية الفقيه.
المحور الثالث: الدستور وموقعه في نظرية ولاية الفقيه المطلقة.

المحور الأول: مفهوم ولاية الفقيه والخطوط العامة التي تقوم عليها

نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية ولاية الفقيه في مقدمتها .

إن المعنى اللغوي والعرفي في كلمة الولاية يقتضي أن لا يكون الفعل ماديا بل المقصود به القرب المعنوي ومثال ذلك ما ذكر في القرآن{ لا يتخذِ المؤمنون الكافرون أولياء من دون المؤمنين} [1]، بمعنى لا يتخذونهم أصدقاء و أقرباء ، و الولاء يتطلب الطاعة الاختيارية فالإجبار والإكراه لا يسمى ولاية لأنه لا يدل على القرب المعنوي ، والمعنى اللغوي لكلمة الولاية لا يدل على الهيمنة المطلقة، بل يدل المعنى بشكل واضح على حرية الولاء و الطاعة والنصرة والقرب فهناك ولاية الله على المؤمنين المفهومة بمنطق الأيمان المجرد والمدعومة بنصوص قرآنية، وبعد ولاية الله تأتي ولاية الرسول على المؤمنين وهي الولاية المعززة بالوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ثم يأتي الاعتقاد بولاية الأئمة الإثني عشر المدعومة بأدلة ونصوص – كما يرى الشيعة- والتي تؤكد على وجوب الطاعة والموالاة لهم [2] .

إن الاصطلاح الفقهي للولاية هو بمعنى السلطة بمعنى السلطة وبالتحديد سلطة الفقيه على الناس في عصر الغيبة الكبرى ،و بتعبير أدق حق السلطة التي لازمها القيام بأمر المولى عليه وتدبيره و أن له حق

الطاعة عليه ، والفقيه هو الشخص الذي يمتلك القدرة على استنباط الأحكام الشرعية وعلى الفهم العلمي من النص الديني لكن كونه فقيها هو أحد الشروط المعتبرة فيه ، إذ لابد من توفر شروط أخرى[3] .

ورد ذكر ولاية الفقيه في المادة الخامسة من دستور الثورة لسنة 1979 حيث جاء فيه : " في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير ممن أقرت لهم أكثرية الأمة وقبلته قائدا لها"[4].

ويتضح من خلال هذا التعريف الدستوري أن النظام السياسي في إيران يقوم على مفهوم "ولاية الفقيه" وهي تعني تولي رجال الدين الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة الخامسة من الدستور لتسيير الشأن العام والقدرة على إدارة شؤون الأمة.

إن اعتقاد المسلمين الشيعة بالولاية معقود بموجب مصاديق الإيمان إلى الله ورسوله والأئمة الاثني عشر من بعده ، ولكن الصعوبة التي استعصت إلى حد كبير على التذليل تمثلت في نقل ولاية الأئمة على المؤمنين لصالح الفقهاء وذلك لعدم وجود نص قرآني أو حديث نبوي يمكن تأويله بالتالي جاءت نظرية ولاية الفقيه كحل للجدل القائم الذي تناولته تحليلات و تفسيرات عديدة ،فيرى أحد الباحثين أن اهمية فكرة المهدي المنتظر للمذهب الاثنى عشري تأتي من انها أتمت صورة المذهب عقائديا وساعدته على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الحسن العسكري دون ان يترك وصيا تلك الحيرة التي خرج من رحمها القائلون بوجود محمد بن حسن العسكري[5].

لكن الجدل ظل قائما بعد غيبة الإمام المهدي, فكانت ولاية الفقيه امتداداً لولاية المعصوم ليقوم بسد الفراغ على المستوى الاجتماعي والسياسي وغيرها من الجهات، بمعنى آخر نيابة عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله تعالى على الأرض المستمدة منه ، والمراد من ولاية الفقيه هو امتلاك صلاحيات واسعة فيما يرتبط بالحكومة والسياسة وجميع شؤون الاجتماع السياسي ، و إن تلك الصلاحيات التي نرى أنها موزعة بين مختلف السلطات فهي بحسب نظرية الولاية المطلقة متمركزة في شخص الفقيه بمعنى أن حق السلطة يعود إليه .

يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية " **إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا.**

ويملك هذا الحاكم من الإدارة والرعاية و السياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم و أمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول أو الإمام من فضائل ومناقب خاصة لأن فضائلهم لم تكن تخولهم مخالفة تعاليم الشرع أو يتحكموا في في الناس بعيدا عن أمر الله ، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه النبي و أمير المؤمنين من أمر الحكم و القضاء و الفصل في المنازعات وتعيين الولاة و العمال وجباية الخراج و تعمير البلاد ، غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعدل"[6].

أما عن الخطوط العامة لنظرية ولاية الفقيه يمكن أن نجملها فيما يلي:

✓ يمارس الحاكم صلاحياته باعتبار كونه نائبا أو وكيلا عن الأمة في قضايا المجتمع و الدولة ويكتسب الحاكم من الصلاحيات بمقدار ما تمنحه الامة و إن كان لابد من حد أدنى يستطيع من خلاله ان يكتسب القدرة على إدارة الدولة.

✓ على الحاكم الإسلامي في ممارسته لصلاحياته ان يسعى لتحقيق رضا الأمة و إذا تعددت الخيارات التي تكون موافقة للشريعة الإسلامية فعندها يكون اختيار الامة ورضاها المقياس في ترجيح بعض تلك الخيارات.

✓ تمتلك الأمة حق الرقابة على الأداء السياسي للحاكم، وتستطيع عزله إذا ما رأت انه خالف طبيعة العقد المبرم بينها و بينه، كما أنها تستطيع أن توسع من دائرة صلاحياته أو تضييقها، وهو ما يرتبط ببنود العقد المبرم بينهما ص 118.

✓ بناءا على نظرية ولاية الفقيه فإن للحاكم صلاحيات واسعة بمعزل عن حجم الصلاحيات التي يمتلكها وتلك الصلاحيات لم يقتبسها من الأمة و إنما من الولاية الممنوحة له إلهيا. ص 121.

وليس كل شخص يمكن ان يكون ولي فقيه بل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات حتى يتعين في مقام الولاية من يكون:

1/ فقيه بحيث تشمل مساحة إعمال الولي الفقيه لولايته من خلال الحكومة الإسلامية حسب نظرية ولاية الفقيه جميع المجالات التي كان الإمام المعصوم يمارس فيها ، والفقيه هو ذاك العالم الديني

القادر على استنباط الحكم الشرعي من مصادر التشريع و الذي تكون له حجية النقل والرواية والفتوى والولاية ص 129.

2/زيادة على هذا يجب أن يتوفر الولي الفقيه على قدر كبير من العدالة فيجب على الفقيه أن يسير في الأمة بالعدل و أن يسعى فيها بالإصلاح في شتى المجالات .

3/ الشجاعة و الكفاءة : حيث يقوم الولي بجملة من الواجبات و المسؤوليات التي يجب عليه أن يؤديها للأمة في مختلف المجالات.

4/ أن يكون عارفا بظروف عصره ومديرا، بالإضافة إلى جملة من المواصفات الخلقية التي تبحث في محلها.

و لقد أضاف الخميني شروط اخرى يجب أن تتوفر في الولي الفقيه وهي:
5/ العلم بالقانون :ويأتي هذا الشرط بناء على مفهومه للحكومة الإسلامية باعتبارها حكومة قانون"، لذلك ينبغي على من يتولى أمر الحكومة، الرئيس أو الموظفون الآخرون فيها، أن يكون عارفاً بالقوانين التي يقوم بتطبيقها على الناس.
6/ العلم بالسياسة : ويعطي الخميني لعلم الفقيه بالسياسة أهمية تفوق شرط الاجتهاد الذي لا يؤهل الفقيه لفهم قضايا المجتمع وحاجاته المتجددة، حيث يعتقد الخميني أن الاجتهاد المصطلح في الحوزات لا يكفي، فحتى لو آن شخص أعلم من غيره في علوم الحوزة المعروف، وفي نفس الوقت عاجز عن تشخيص مصلحة المجتمع، أو لا يستطيع تمييز الصالحين عن غيرهم، وعموماً يفقد الرؤية الصحيحة والقدرة على اتخاذ القرار في المجال السياسي والاجتماعي، هذا الشخص ليس مجتهداً في أمور الحكومة والمجتمع، ولا يمكنه تولي زمام أمور المجتمع[7].

المحور الثاني: الخميني و نظرية ولاية الفقيه

مثل كل الثورات الكبرى كان للثورة الإيرانية رمزها ، ومثل بعض هذه الثورات قدّر لرمز الثورة الإيرانية أن يعتلي سدّة الحكم في الدولة ، لكن يختلف الخميني عن غيره من قادة الثورات الأخرى من حيث حجم الشحنة المعنوية والروحية التي فجّرها الولي الفقيه وأحاطت به واحتضنته بعد نجاح الثورة وهو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالصفة التي قدّم بها الخميني نفسه للمجتمع الإيراني ، وفي

تلك الحدود ، فإن دراسة فكر الخميني تصبح من الأهمية بمكان في التعرف على خصائص الإطار الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران .

قبل كل شيء يجب أن نتعرف على شخصية الخميني ونعرف بيئته ،حيث يعتبر هذا جواب لأسئلة كثيرة تطرح نفسها بحيث يعتبر الخميني من أكبر المرجعيات الدينية وأكثرهم شهرة، وهو صاحب سلطة دينية مطلقة على عموم الشيعة باعتباره (نائباً) عن الإمام المهدي الذي يعتبر محور المذهب الشيعي ، رغم أنه لم يحصل على لقب (آية الله) عن جدارة علمية واستحقاق و إنما بتزكية من بعض رجال الدين في إيران، وذلك لفل رقبته من حبل المشنقة بعد أن حُكم عليه بالإعدام عام1963 ، والقضية المثيرة للجدل في شخصية الخميني هي أصوله الهندية، التي يحاول إخفاءها بعمامته السوداء وادعاءه بالنسب الهاشمي[8] .

كان على خلاف مع الشاه رضا بهلوي (والد محمد رضا بهلوي) الذي تخلص من أول حكومة إيرانية دستورية بدعم من الحكومة الروسية عام 1921 ، كما اختلف الخميني مع محمد رضا بهلوي لمّا أصبح شاها لإيران ووصل الخلاف إلى أقصاه في بداية الستينات عندما أعلن الشاه ثورة الإصلاح السياسي البيضاء والتي نادى بحقوق المرأة والتعليم العلماني ،وهو ما تعارض كلية مع فكر الخميني الذي تعلمه في مدينة قم الدينية .

ومنذ عام 1962 انصب اهتمام الخميني على مايلي : الصعود إلى مستوى مرجع التقليد وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية ، وتفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال إعادة تنظيمها ووصلها بالجماهير ، بل وزيادة شعبيتها بجذب قوى المعارضة وخصوصا العلمانية إليها ، وإثارة الحوار حول بعض القضايا الداخلية التي تتصل أساسا باستبداد النظام وبعض القضايا الخارجية التي ترتبط أساسا بخطر الصهيونية على مستقبل الدول الإسلامية وشعوبها ، وفي تلك المرحلة لم يتبين الخميني هدف إسقاط النظام ، فقد كان يعتقد في إمكانية إصلاحه لكن بحلول 1962 أذن للأمور أن تتطور في اتجاه آخر فقد انتقل الخميني من التوعية الفكرية إلى العمل السياسي[9] .

وكان هذا سبب خلافه الشديد مع الشاه إذ بعد دعوته لقيام الثورة الإسلامية تم سجنه عام 1963 ثم نفي إلى خارج إيران في عام 1964، فذهب إلى تركيا أولا ثم إلى مدينة النجف (المدينة المقدسة عند الشيعة شمالي العراق) حيث مكث هناك 13 عاما وضع خلالها مبادئه حول "حكم الفقيه "الخاصة

بتولي رجال الدين حكم البلاد ، وقد أخذ علماء وطلاب معهد قم الديني على عاتقهم مهمة نشر رسائل الخميني في كل أنحاء إيران .

يذكر هنا أن أحد أتباعه ويدعى علي خامنئي (الذي أصبح بعد ذلك مرشد إيران) كان له دور هام في هذا النشاط، الذي نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان .

في بداية السبعينات غادر مدينة النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني في حث الإيرانيين على إسقاط نظام الشاه وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يكنّ لها كرها شديدا ، كانت قيادة الخميني للمعارضة من خارج إيران أكثر تأثيرا من داخلها كان لرسائله التي تُبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان المدني، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من البلاد في 16 يناير 1979 ، وفي ديسمبر من نفس العام أجاز آية الله الخميني الدستور الجديد وأعلنت إيران جمهورية إسلامية لأول مرة في تاريخها، وأصبح الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية [10].

وفي تحليل الفكر السياسي للخميني من المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي الدولة ، الحكومة الإسلامية ، الأممية الدينية .

- **الدولة في فكر الإمام الخميني:**

لم يحفل الفقيه الشيعي الإثني عشري (الجعفري) طوال تاريخه ، وبالتحديد منذ مقتل الإمام الحسين (رضي الله عنه) بقضية الدولة بشكل عام، مكتفيا بهذا الجانب في طرح فكرة الإمامة في نسقها الديني المبتعد عن الولاية السياسية، ذلك إلى أن جاء الإمام الخميني الذي أعطى لموضوع الإمامة بعدها السياسي، عبر تطويره لنظرية ولاية الفقيه بالطبع لم يكن الإمام أول من فعل ذلك في التاريخ الشيعي، ولكنه كان أشدهم وضوحا في هذه المسألة، وأول من جسدها عمليا على أرض الواقع[11].

بعيدا عن الخلافات الفقهية التاريخية وبعيدا عن الاستغراق في التفاصيل ، نشير إلى أنه كان ثمة مدرستان في الفقه الشيعي التاريخي ، واحدة تعارض توسيع دائرة المرجعية واختصاصاتها والثانية كانت ترى توسيع باب الاجتهاد وتكريس مرجعية التقليد والمشاركة في المعترك السياسي وتسمى بمدرسة " الأصوليين ".

ومع ذلك فقد برز رأيان في أوساط هذه المدرسة ، الأول : يرى استحالة إقامة تطبيق سليم للشريعة في ظل غيبة الإمام ولكنه يدعو إلى المشاركة في الحياة السياسية بالقدر الذي يقلص من شرعية النظام القائم إلى الحد الأدنى ، والثاني يتجه إلى توسيع دائرة الممارسة بحيث يقيم الفقهاء

الدولة الإسلامية رغم استمرار غيبة الإمام وهو الرأي الذي تبناه الإمام الخميني بقوة عبر طرحه لولاية الفقيه الشاملة .

فقد رفض الإمام الخميني الفكرة القائلة بتعطيل الولاية السياسية إلى حين عودة الإمام الغائب لهذا اعتمد الإمام الخميني فكرة ولاية الفقيه وجعلها محور نقاشه لقضية إقامة الدولة ، حيث يرى أنه إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل عالم ، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه، ومن خلال قراءة سريعة لأفكار الخميني يتبين لنا بوضوح أنّ الإمام ينطلق في ذلك كله من منطلق رفضه لمقولات فصل الدين عن السياسة باعتبار أن الدين سياسته عبادة وعبادته سياسة .

نجحت الثورة الإيرانية لسنة 1979 المستلهمة من أفكار الخميني في تحقيق هدفها، وهو إعلان الدولة الإسلامية ضمن الإطار الاجتهادي للإمام الخميني[12].

- **الحكومة الإسلامية:**

إنّ أهم قضية طرحها الخميني، هي اختلاف الحكومة الإسلامية عن أشكال الحكومات القائمة، الجمهورية والملكية، أو من حيث المضمون، الديمقراطية أو الاستبدادية[13] .

ويعرّف الإمام الخوميني هذه الحكومة بالشكل التالي :

"الحكومة الإسلامية لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة ، فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه ، عابثا بأموال الناس ورقابهم ، فحكومة الإسلام ليست مطلقة وإنما هي دستورية ولكن لا بالمعنى الدستوري المتعارف الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية ، وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي "[14].

يفرّق الخميني بين الحكومة الإسلامية والحكومات الدستورية الملكية منها والجمهورية كالتالي:

"إنّ ممثلي الشعب أو ممثلي الملك هم الذين يقننون ويشرعون، في حين تنحصر سلطة التشريع بالله عز وجل، وليس لأحد أيا كان أن يشرع ، وليس لأحد أن يحكم بما لم ينزل الله به من سلطان ".

" فحكومة الإسلام حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع وحده لا سواه وحكم الله نافذ على جميع الناس وفي الدولة نفسها ".

كان الإمام يرفض الثقافات والقيم المادية التي تشكل ماهية الحكومات في الشرق والغرب ، وتوعية الشعوب بمساوئ هذه الثقافات ، والوقوف في وجه الانحرافات والمؤامرات كل ذلك يعد نوعا من المسؤولية اتجاه المجتمع الدولي [15] .

- **الأممية الدينية:**

ينطلق الإمام الخميني في تأكيده على ضرورة صبغة المجتمع الإنساني بصبغة إيمانية قائمة على الإيمان بالله عز وجل والتسليم إليه من اعتقاده الجازم بارتباط كل مشاكل وأزمات الإنسان الدينية والدنيوية بافتقاد الإنسان البعد الأخلاقي في حياته وممارساته ، ويعتقد الإمام الخميني في تقييمه للوضعية الراهنة للعالم المعاصر وطبيعة المآل الذي سيؤول إليه هذا العالم في نهاية الأمر ويستلهم تلك الثقة الكبيرة والمطلقة التي يفصح عنها الذكر الحكيم في موقفه العام من مسعى الكافرين والمتمردين على إرادة الله تعالى [16].

فيما يتعلق بالأممية الدينية فإن ثمة مفارقة تنطوي عليها الثقافة السياسية الإيرانية : بين عوامل تضعف الشعور بالوعي القومي وعوامل تحرك هذا الشعور في الاتجاه المضاد، فيما يخص العوامل التي تضعف الشعور بالوعي القومي تنبع من التخوف من التعدد الإثني والديني فكما سبق الذكر فالفرس يشكلون نسبة 51 % من الشعب الإيراني فيما تتوزع النسبة الباقية على قوميات ولغات وديانات ومذاهب مختلفة وهذه هي العوامل التي تعمل على إضعاف الشعور بالوعي القومي ، وهناك عوامل تعمل على تحريك هذا الشعور من خلال العمل على استمالة كل الشعب الإيراني من أجل التصدي لأي خطر أو تهديد [17].

المغزى من الأممية الدينية هي قيام أمة على أساس العقيدة الدينية الإثني عشرية بوصف إيران الدولة الوحيدة في العالم التي تعتنق المذهب الإثني عشري وعلى هذا الأساس تهدف إيران إلى تكبير حجم هذه الدولة من خلال الإستراتيجيات والخطط التي تبنى عليها سياستها الخارجي .

المحور الثالث: الدستور وموقعه في نظرية ولاية الفقيه المطلقة

تتوسد القواعد الدستورية المكانة العليا في سلم التدرج الهرمي للنظام القانوني في الدولة برمته، إذ هي تسمو على كل ما عداها من قوانين و أنظمة وتعليمات أو قرارات تتخذها السلطات العامة بما فيها السلطة التشريعية، فالدستور هو الذي يؤسس السلطات في الدولة ،وهو الذي يحدد لها اختصاصاتها وطريقة ممارسة تلك الاختصاصات، فضلا عن ما يتضمنه من قواعد متعلقة بحقوق وحريات المواطنين وواجباتهم.

كان لابد لإيران بعد انتصار ثورتها من دستور يناسب طبيعة نظامها السياسي الجديد، وكان خلاف بين الفقهاء في إيران خصوصا بعد عودة الخميني إلى طهران، فارتفعت حرارة النقاش بينهم وتكشفت التناقضات في الرؤى المتعلقة بالثورة بين مختلف الفرقاء السياسيين ، وكانت المواجهة الأولى حول الاستفتاء العام الذي سوف يحدد الشكل العام للدولة ، هل إيران هي جمهورية إسلامية أو ديمقراطية أو جمهورية وحسب .

لعل من البديهي وفقا لهذا الفكر الذي يجعل من الولي الفقيه سلطة إلهية يستطيع بموجبها تغيير الأحكام الفرعية – أن تأتي صلاحياته أعلى من الدستور ، ويستقي هذا الأخير شرعيته من الولي الفقيه – ففي زمان الغيبة الكبرى تم اختيار الولي الفقيه للنيابة العامة وتم تصديق ولايته واعتمادها عن طريق الإمام المعصوم – فإنه يعد تصديق الولي الفقيه على الدستور مصدرا شرعيا لهذا الدستور ، وإذا لم يأت الأمر على هذه الشاكلة فسيكون الدستور في حد ذاته معضلة وإشكالية وموطن أسئلة و استفهام من قبيل ما هو مصدر شرعية الدستور ؟ ومن له الحق في تغيير الدستور؟ .

و لكننا حينما نقول إن الدستور قد اتخذ شرعيته من قبل شخص يأتي بوصفه نائبا للإمام المعصوم فإن جميع تلك الأسئلة سوف تتلاشى ،ولقد تم الإعلان في أكثر من مناسبة من قبل الاتجاه المؤمن بولاية الفقيه علو كعب الولي الفقيه على الدستور إذ قال آية الله رضواني عضو مجلس صيانة الدستور أن فكرهم قائم على أن الزعامة في الإسلام تأتي فوق القانون والدستور ، لذا فإذا ارتأت هذه الزعامة تغيير الدستور ، فإن تغييره سيأتي عن طريق هذه الزعامة [18] .

✓ قراءة في الدستور الإيراني:

كل من يقرأ مقدمة الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية التي جاء فيها " **يعبّر دستور جمهورية إيران الإسلامية عن الركائز الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع**

الإيراني ، وذلك على أساس القواعد ، والمعايير الإسلامية التي تجسد أهداف الأمة الإسلامية وآمالها القلبية " [19] ، يتوقع أن يجد دستورا إسلاميا لدولة إسلامية تشمل جميع المسلمين ، تكون مواده مستمدة من كتاب الله وما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مما أرشدا إليه .

ولكن ما إن يستمر القارئ في قراءة فصول الدستور ومواده حتى يدرك بأن واضع الدستور لم يضع دستورا لدولة إسلامية وإنما لدولة إيرانية، لأن واضع الدستور حرص على أن يبرز الصفة الإيرانية في كل فصل من فصول الدستور ومواده [20] ، وكمثال على ذلك نجد المادة الخامسة عشر من الدستور الإيراني التي جاءت على النحو التالي : "اللغة والكتابة الرسمية والعامة ، هي الفارسية لشعب إيران فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة " [21].

ما يمكن ملاحظته بناءا على ما سبق أن البعد الدستوري يعدّ مكونا أساسيا من مكونات بيئة صنع القرار سواء في إيران أو في غيرها من الدول، أخذا في الاعتبار تعبير الدستور في الحالة الإيرانية عن النسق السياسي الفكري للخميني الذي كان هو صاحب المبادرة بوضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة .

على الرغم من أنّ القراءة الدستورية لها أهميتها لأنها توضح الإطار العام الذي تدور فيه عملية صنع القرار إلاّ أنها قراءة مضللة حينا جامدة في كل الأحيان، لأنها لا تسمح بأخذ التفاعلات الحقيقية بعين الاعتبار ، وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على الحالة الإيرانية حيث ينشط العديد من المؤسسات خارج نطاق الدستور.

لعل من البديهي وفقا لهذا الفكر الذي يجعل من الولي الفقيه سلطة إلهية يستطيع بموجبها تغيير الأحكام الفرعية – أن تأتي صلاحياته أعلى من الدستور ، ويستقي هذا الأخير شرعيته من الولي الفقيه – ففي زمان الغيبة الكبرى تم اختيار الولي الفقيه للنيابة العامة وتم تصديق ولايته واعتمادها عن طريق الإمام المعصوم – فإنه يعد تصديق الولي الفقيه على الدستور مصدرا شرعيا لهذا الدستور ، وإذا لم يأت الأمر على هذه الشاكلة فسيكون الدستور في حد ذاته معضلة وإشكالية وموطن أسئلة و استفهام من قبيل ما هو مصدر شرعية الدستور ؟ ومن له الحق في تغيير الدستور؟ .

ولكننا حينما نقول إن الدستور قد اتخذ شرعيته من قبل شخص يأتي بوصفه نائبا للإمام المعصوم فإن جميع تلك الأسئلة سوف تتلاشى ،ولقد تم الإعلان في أكثر من مناسبة من قبل الاتجاه المؤمن بولاية الفقيه علو كعب الولي الفقيه على الدستور إذ قال آية الله رضواني عضو مجلس صيانة

الدستور أن فكرهم قائم على أن الزعامة في الإسلام تأتي فوق القانون والدستور ، لذا فإذا ارتأت هذه الزعامة تغيير الدستور ، فإن تغييره سيأتي عن طريق هذه الزعامة.

الخاتــمة:

من خلال ما تقدم نطرح النتائج التالية:

- ✓ يلعب المتغير الأيديولوجي دورا مهما في التأثير في عملية صنع القرار في إيران، وهذا يبدو منطقيا بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة ونظامها ، وبالتالي فإن المذهب الشيعي الإثني عشر وما طرأ عليه من تجديد بفضل الخميني الذي وصل إلى حد الدعوة إلى إكثار المفاسد من أجل التسريع بعودة الإمام الغائب - بمعنى أنّه إذا كثرت المفاسد والمعاصي فهذا يعجل من خروج الإمام الغائب لأجل إعادة الناس إلى الطريق الصحيح - بالإضافة إلى فكرة أو نظرية (ولاية الفقيه) التي مثلت مقدمة ثورية لإقامة الدولة ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران ،كل هذا يعد محددا أساسيا من محددات السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية .
- ✓ نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية ولاية الفقيه في مقدمتها .
- ✓ إن البعد الدستوري يعدّ مكونا أساسيا من مكونات بيئة صنع القرار سواء في إيران أو في غيرها من الدول، أخذا في الاعتبار تعبير الدستور في الحالة الإيرانية عن النسق السياسي الفكري للخميني الذي كان هو صاحب المبادرة بوضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة .
- ✓ على الرغم من أنّ القراءة الدستورية لها أهميتها لأنها توضح الإطار العام الذي تدور فيه عملية صنع القرار إلاّ أنها قراءة مضللة حينا جامدة في كل الأحيان، لأنها لا تسمح بأخذ التفاعلات الحقيقية بعين الاعتبار ، وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على الحالة الإيرانية حيث ينشط العديد من المؤسسات خارج نطاق الدستور.
- ✓ يعكس هذا التضارب بين الدستور وولاية الفقيه حالة التعقيد في النظام السياسي الإيراني ، وهو يعبر عن صراع بين مختلف القوى السياسية الإيرانية ، ما من شأنه أن ينعكس على عملية صنع القرار الإيراني.